

الأنشبا

للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني
المتوفى ٥٦٢ هـ - ١١٦٦ م

الجزء السابع

حَقَّقَ نُصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد عوامنة

الطبعة الأولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

جميع الحقوق محفوظة

الجزء السابع
من
الأنساب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على جزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيد
رسله وأنبيائه ، سيدنا محمد النبي الأمي أشرف ذي نَسَب ، وأكرم ذي
حَسَب ، وعلى آله وأصحابه البلور الكواكب ، وعلى أتباعه وأنصاره
النجوم الثواقب ، إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذا هو الجزء السابع من كتاب « الأنساب » للإمام الأجل
الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ هـ - ٥٦٢ هـ) رحمه
الله تعالى ، وهو الكتاب الذي يستأهل أن يقال فيه : إنه نسيج وحده ،
وفريد بابه .

يتوالى إصدارُ الكتاب - بعون الله وتيسيره - بدءاً من « حرف السين
المهملة » - وهو الموضع الذي وقفتُ عنده طباعة الكتاب منذ عشرين سنوات -
وقد أشرف عليه الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، ومعه « حرف
الشين المعجمة » الذي قمتُ بخدمته .

ويحسنُ أن أشير إلى أهم جوانب خدمتي لهذا القسم :

١ - اعتمدتُ في تحقيقه على أربعة أصول خطية مصورة :

١ - مخطوطة أياصوفيا في إصطنبول ، وهي أصح الأصول الأربعة ،

وفيهما يسير من الضبط .

٢ - مخطوطة كوبرلي في إصطنبول أيضاً ، وهي أوفى الأصول وأكملها
نصاً ، وفيها زيادات كثيرة ، أشرت في الحواشي إلى المهم منها . وفيها
إهمال للنقط وتحريف كثير .

٣- مصورة مخطوطة الظاهرية بدمشق .

٤- مصورة ليدن عن نسخة خطية ملفقة من عدة خطوط . وبين هاتين النسختين توافق كبير في النص والصواب والخطأ - والخطأ والتحريف كثير فيهما - .

ب- وقد كان عملي في الكتاب منحصراً في أمرين اثنين :

أولهما : أن أثبت آتم نص وأصحّه ، مجموعاً من الأصول الأربعة ، دون اتخاذ واحد منها أصلاً : أثبتّه في صلب الكتاب ، وأشير إلى مغايرِهِ في الحواشي ! .

فإن كنت جازماً بصحة ما أثبتّه في صلب الكتاب ، فلا أحتفل بالمغايرات الأخرى ، ولن أثقل على القارئ بالإشارة إليها ، إلا نادراً لمقصد مفيد إن شاء الله ، كالتنبيه إلى خطأ مطبعي وقع في بعض المصادر المشتهرة في هذا الفن ، أو لدفع احتمال قد يخطر ببال القارئ أن فيما أثبتّه خطأ مطبعياً ، أو غير ذلك .

وإن كنت غير جازم بصحة ما أثبتّه : فقد التزمت التنبيه إلى ما في الأصول الأخرى ، أملاً أن يجد السادة المشتغلون بهذا العلم توجيهاً أو تصويباً لأحد الوجوه التي ذكرتها ، ولا يليق لإهمال التنبيه إلى اختلاف الأصول في مثل هذه الحال .

ثانيهما : أنني التزمت - تقريباً - وقدر ما أسعفتني المصادر - ضبط كل عكس أحتمل اشتباه قراءته ، ولو على القارئ المتوسط في هذا الفن ، ولم أر من المناسب التنبيه إلى مصدري فيه ، لخروجه عن المقصود في تحقيق الكتاب ، وقد ألتبس له المناسبة فأذكره ، غير أن من المهم أن أنه إلى أنني التزمت ضبط المصنف - إن وجدت ضبطه له - ولم ألتفت إلى ضبط غيره ، إذ أحق ما يضبط به كتاب الرجل هو ضبطه الذي ارتضاه ! .

ج - وقد اعتمدت بعض المصادر التي رأيت المصنف الإمام قد اعتمدها وتبطنها في كتابه ، مثل : « الإكمال » للأمير ابن مأكولا ، و « تاريخ بغداد » للخطيب ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و « كتاب المجروحين » لابن حبان ، وغيرها .

كما اعتمدت بعض المصادر التي اختصرت هذا الكتاب ، أو اعتمدته وتبطنته ، مثل : « اللباب » لابن الأثير ، و « لب اللباب » للسيوطي ، و « معجم البلدان » لياقوت ، وغيرها .

أقول : إني اعتمدت هذه المصادر اعتماداً كبيراً يقرب من اعتمادي للأصول الأربعة للكتاب ، وكثيراً ما كنت أشير في الحواشي إلى موافقتها ومخالفتها ، أو إلى خطئها وصوابها ، وقد كان لها أثر جيد - والحمد لله - في صدور هذا القسم على هذا الوجه المقارب من الصواب ، إن شاء الله ، إذ أن في الأصول الخطية من التحريفات ما لا يُعدُّ كثرةً ، ولا يُدرك فحشاً ! .

د - أما زيادات نِسَب على ما ذكره المصنف : فلم أثبت في الحواشي إلا زيادات ابن الأثير ، وهي قليلة ، إذ لم يتعلق القصد إلا بتحقيق نص الكتاب : لفظاً ومعنى وضبطاً ، أما الزيادات : فمجالها رحب واسع ، وهي بعمل ذيل على الكتاب أليق . والله أعلم .

هذا ، وأرجو من الله الكريم التوفيق والتسديد والتيسير ، إنه خير مأمول وأكرم مسئول ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه

حلب / ١٢ من شهر ربيع الأول ١٣٩٦ .

محمد عوامت

